خبراء يؤكدون عدم جدوى إلغاء العقود في كردستان

النفط تضع ضوابط جديدة لعقود جولات التراخيص لتسهيل عمل الشركات

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

كشفت وزارة النفط عن وضعها ضوابط جديدة في عقود جولات التراخيص السابقة لتشجيع الشركات النفطية العالمية للعمل في قطاع الاستكشافي، في وقت اكدت اوساط خبيرة ان اقدام الحكومة الاتحادية على الغاء عقود نفطية لشركات عالمية في اقليم كردستان يضر بالقطاع النفطي.

وأشارت وزارة النفط الاتحادية الى أنها تسعى إلى الاستثمار الأمثل للغاز لتمكين العراق من أن يكون أحد البلدان الأولى المنتجة والمصدرة للغاز.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد لـ"السومرية نيوز"، إن "لوزارة تعمل حاليا على مراجعة العقود السابقة التي فازت بها الشركات النفطية في جولات التراخيص السابقة لإعادة صياغتها من جديد، من أجل إعطاء مزيد من المرونة والتسهيلات للشركات للعمل في القطاع الاستكشافي"، مشيرا إلى أن "جولة التراخيص القادمة ستكون محصورة بالرقع الاستكشافية الغازية".

وأضاف جهاد أن "جولة التراخيص الغازية القادمة من شانها أن تعظم احتياطيات العراق الغازية، فضلا عن طموح العراق لان يكون أحد الدول المنتجة والمصدرة، بجانب النفط الذي بدوره سيضمن واردات اضافية ستضاف الى خزينة الدولة العراقية".

وأشار جهاد إلى أن "تأسيس شركة غاز البصرة لاستثمار الغاز المصاحب من الحقول الجنوبية وبمقدار ٢٠٠٠ مليون مكعب قياسي باليوم، إضافة إلى الطلب من الشركات النفطية التي فازت ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية إلى الاستثمار الأمثل للغاز المصاحب وتسليمه للوزارة، فضلا عن الاستثمار الأمثل للرقع الاستكشافية، سيمكن العراق من أن يكون أحد البلدان الأولى المنتجة والمصدرة للغاز".

وبدأت بمقر وزارة النفط في العاصمة بغداد، ٣٠ أيار الماضي جولة التراخيص الرابعة لـ١٢ رقعة استكشافية في مناطق متفرقة من البلاد، تتضمن سبعة حقول غازية وخمسة نفطية، الا ان هذه الجولة لم تحقق نجاحا كبيرا واكتفت بتوقيع عقود أولية للرقع الاستكشافية ٨ و٩ و١٠ و١٢.

وعرض العراق حقوله النفطية خلال جولة التراخيص الأولى والثانية للتطوير من قبل شركات عالمية للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، وإلى ١٢ مليون برميل يوميا بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، وتميزت هذه الجولات بعقود الخدمة التي بموجبها تحصل الشركات على بعض الارباح التي لاتزيد عن ستة دولارات والتي تصل الى اقل من دولارين عن كل برميل منتج.

وكانت وزارة النفط قد أعلنت، خلال تشرين الأول من العام ٢٠١٠ ضمن جولة التراخيص الثالثة، فوز ائتلاف شركات (تي بي أي أو) التركية وكويت إنرجي وكوكاز الكورية بالاستثمار في حقل المنصورية الغازي، كما أعلن عن فوز ائتلاف شركتي كويت إنرجي و(تي بي أي أو) التركية باستثمار حقل السيبة الغازية، ٣٠ كم جنوب البصرة، وفوز ائتلاف مكون من شركة كوكاز الكوري وكاز الكازاخستانية بتطوير حقل عكاز الغازي في محافظة الأنبار غرب العراق.

ويصدر العراق نفطه الخام من ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي، فضلاً عن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وعن طريق الشاحنات الحوضية إلى الأردن، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة نحو ٩٠ بالمئة، في حين تصدر النسبة المتبقية من حقول نفط كركوك شمال البلاد عبر ميناء جيهان التركي.

في غضون ذلك قال الخبير النفطي عمرو هشام أن قرار وزارة النفط بإلغاء عقد شركة "شيفرون" الامريكية المتخصصة لاستخراج وتنقيب النفط كونها تعمل في إقليم كوردستان سيضر بالقطاع النفطي العراقي لأنها تعد من الشركات العالمية والمتطورة في هذا المجال.

وقال هشام (للوكالة الاخبارية للأنباء) : إن العراق بحاجة ماسة الى التعاقد مع شركات نفطية عالمية متطورة تكنولوجياً ومتقدمة في مجال النفط لزيادة الطاقتين الانتاجية والتصديرية من البترول الذي يشكل (٩٥٪) من مجمل واردات الدولة العراقية، وطرد الشركات العالمية وإلغاء تأهيلها سيلحق الضرر بالاقتصاد الوطني والقطاع النفطي. وأضاف: يجب العمل على جذب الشركات العالمية الرائدة في مجال النفط وتشجيعها على العمل في العراق لاكتساب خبراتها والاستفادة من إمكانياتها في تطوير القطاع النفطي، مشيراً الى أن قرار وزارة النفط بإلغاء تأهيل شركة "شيفرون" الامريكية بسبب تعاقدها في إقليم كردستان اجراء "خاطئا" لانه سيضر بقطاع النفط.

وبين أن الحكومة الاتحادية ووزارة النفط اذا انتهجت سياسة ابعاد الشركات النفطية العالمية بحجة أنها تعمل في كردستان فانها ستعتمد على الشركات الصغيرة التي ليس لها باع طويل في مجال النفط وبالتالي ستسبب مشاكل كبيرة للبلد منها التلكؤ في تنفيذ مشاريعها الاستراتيجية كون ليس لديها خبرة كافية في هذا المجال، داعياً وزارة النفط الى العدول عن قرارها لخدمة الاقتصاد الوطني.

وأعلنت وزارة النفط الاتحادية في وقت سابق عن إلغاء تأهيل شركة "شيفرون" الامريكية للعمل في الحقول الجنوبية بسبب تعاقدها في اقليم كردستان دون أخذ رأي الحكومة الاتحادية، فضلاً عن أنها ستفرض عقوبات على شركتي اكسون موبيل الاميركية وتوتال الفرنسية على خلفية تعاقدهما في الاقليم.

وعلى صعيد ذي صلة نوه مقرر لجنة النفط والطاقة النائب قاسم محمد مشختي أن الحكومة الاتحادية كانت سببا في خسارة شركة نفط (DNO)النرويجية المتعاقدة في كردستان.

وقال مشختي (للوكالة الاخبارية للانباء) : إن الحكومة المركزية ووزارة النفط تسببت بإلحاق خسارة كبيرة بشركة (DNO) النفطية النرويجية لعدم التزامها بدفع أجور الشركة التي بذمتها، مبيناً، أن الشركة قامت بالمسح الجيولوجي وحفر الحقول النفطية الشمالية ومد أنابيب النفط التي كلفتها مبالغ باهظة وعدم إرجاع هذه المبالغ من الحكومة المركزية أجبرها على عرض بعض ممتلكاتها للبيع.

وأضاف: أن شركة(DNO) النفطية النرويجية أول شركة تتعاقد مع إقليم كردستان رغم اعتراض الحكومة المركزية عليها، مبيناً، أن الشركة تعاقدت مع حكومة كردستان دون موافقة الحكومة الاتحادية لأن الإقليم يتمتع بحكم ذاتي.

وأوضح أن حكومة الإقليم هي المتضررة من خسارة الشركة والمطالبة بدفع أجورها بدلا من الحكومة المركزية، مطالباً الحكومة الاتحادية بدفع مستحقات الشركات الأخرى قبل أن تتكرر الخسائر مع الشركات المتبقية.

التخطيط: ثلاث شركات عالمية لفحص البضائع

□ بغداد / متابعة المدى

أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مؤخراً عن قرب التعاقد مع ثلاث شركات عالمية لفحص البضائع الداخلة للعراق في دول المنشأ، مشيرة إلى أن عدد الشركات الفاحصة التي تعاقدت معها الوزارة سترتفع إلى أربع شركات.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي لـ"السومرية نيوز"، إن "الوزارة في المراحل الأخيرة لتدقيق العقود لثلاث شركات عالمية بشكل نهائي لفحص البضائع الداخلة إلى العراق في دول المنشأ"، مشيرا إلى أن "هذه الشركات ستباشر بعملها مباشرة بعد التوقيع النهائي للعقد الذي سيكون بعد عطلة عيد الفطر".

وأضاف الهنداوي أن "الشركات الفاحصة التي سيتم التعاقد معها ستكون من ألمانيا والدنمارك، إضافة إلى شركة سويسرية"، مبينا أن "هذه الشركات ستعمل على فحص البضائع مع الشركة الفرنسية التي سبق وأن تعاقدت الوزارة معها في فحص البضائع، لتصبح عدد الشركات الفاحصة التي تعاقدت معها الوزارة أربع شركات".

وأشار الهنداوي إلى أن "الشركتين التي سبق وان تعاقدت الوزارة معها في وقت سابق استطاعت من فحص من ٦٠ الى ٧٠ الف نموذج اي أنها استطاعت من إصدار ١٣ ألف شهادة لخمس او ست مواد في كل شهادة خلال خمسة أشهر".

ووقعت وزارة التخطيط، في نهاية شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٠، عقودا مع شركة بريو فيرتاس الفرنسية و(اس جي اس) السويسرية في الأردن بهدف فحص البضائع والسلع المستوردة إلى العراق ومعرفة مدى مطابقتها للمواصفات العالمية.

واعلنت وزارة التخطيط في ٢٠ من شباط الماضي إن الوزارة قررت إنهاء التعاقد مع شركة (اس جي اس) السويسرية لفشلها في فحص البضائع.

وأعلنت وزارة التخطيط في الـ٣٠ من شهر حزيران من العام الماضي ٢٠١١، أن البضائع لن تدخل إلى العراق بعد الأول من شهر تموز، من دون فحصها في بلد المنشأ من قبل الشركات الفاحصة ولديها شهادة مطابقة"، مبينة أن الشركات الفاحصة ملزمة بفحص هذه البضائع وفقا للمواصفات العراقية.

ووقع العراق مذكرة تفاهم خلال السنوات الماضية، مع دول الجوار من أجل تبادل شهادات المطابقة، من بينها مذكرة تفاهم مع جهاز التقييس الإيراني، ومذكرة أخرى مع المواصفات الأردني، لمنع دخول أي سلعة غير مطابقة للمواصفات العراقية.

وتدخل العراق كميات كبيرة من المواد الغذائية المعلبة والمشروبات الغازية واللحوم والزيوت النباتية والأجبان، إضافة إلى المواد المنزلية والأجهزة الكهربائية، من دول عربية وأجنبية كسوريا ومصر وإيران والصين، عبر منافذ العراق الحدودية، ولا تخضع هذه المواد في معظم الأحيان إلى فحص يؤكد صلاحيتها للاستخدام.

ويرتبط العراق مع الدول المجاورة من خلال ١٣ منفذا حدوديا، إضافة إلى خمسة منافذ جوية وخمسة منافذ بحرية ويعتبر منفذا الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع السعودية، ومنفذا الشلامجة والمنذرية مع إيران، ومنفذ إبراهيم الخليل الذي يربط العراق بتركيا من ابرز المنافذ الحدودية.

يذكر أن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية هو أحد دوائر وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في بغداد، تاسس سنة ١٩٧٩ بموجب القانون رقم ٥٤ بهدف إيجاد مراجع عراقية معتمدة لمعايير القياس لمختلف المنتجات الوطنية، إضافة إلى فحص السلع المستوردة ومراقبة نوعية السلع والمنتجات المحلية، ووسم الذهب.

معرض دولي بمشاركة ٢٢ بلداً في السليمانية

□ السليمانية / متابعة المدى

تشهد محافظة السليمانية افتتاح معرض دولي في منطقة طاسلوجة، في الـ ٢٨ من الشهر الجاري ويستمر لمدة خمسة ايام، بمشاركة ٢٢ بلداً و اكثر من ١٧٠ شركة.

وقال النائب الأول لرئيس غرفة تجارة و صناعة السليمانية ياسين رحيم في تصريح صحفي، اليوم الخميس: أن ٢٢ بلدا من أوروبا و امريكا والعالمين العربي والاسلامي وشرق اسيا، سيشاركون في المعرض عبر ١٧٠ شركة من مختلف المجالات. واضاف رحيم: أن الوضع الامني المستقر والازدهار الاقتصادي، ادى الى ارتفاع نسبة الشركات القادمة الى اقليم كردستان.

ترحيب برلماني ببيع المسكوكات الذهبية في مزاد البنك المركزي

□ بغداد / متابعة المدى

أكد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب ابراهيم الركابي ان التوجه الذي قام به البنك المركزي ببيع المسكوكات الذهبية والنقود الاخرى أضافة الى الدولار في مزاده جاء للتقليل من الطلب على شراء الدولار ولخفض قيمته مقابل الدينار.

وقال الركابي (للوكالة الاخبارية للانباء): هناك استراتيجية جديدة يتبعها البنك المركزي للعمل على خفض سعر صرف الدولار الاميركي امام الدينار العراقي من خلال بيع المسكوكات الذهبية والعملات الاخرى اضافة الى الدولار في مزاده العلني، ما يجعل الطلب على شراء الدولار يقل وبالتالي سيحافظ على استقرار العملة المحلية مقابل العملات الصعبة.

وأضاف: أن التوجه الجديد من قبل البنك المركزي في بيع العملات بمزاده سيتم من خلاله معالجة نسبة من التضخم الحاصل في سعر صرف الدولار مقابل الدينار لان هناك انتقاد شديد وجه الى سياسة البنك المركزي بسبب استمرار ارتفاع سعر الدولار في السوق المحلية ما ادى الى لجوء البنك المركزي الى اتخاذ سياسات وطرق للخروج من هذه الازمة.

و اعلن البنك المركزي في وقت سابق انه بصدد وضع دراسة الجدوى الاقتصادية لبيع المسكوكات الذهبية والنقدية وعملات اجنبية اخرى الى جانب حوالات الخزينة للجمهور في وقت قريب، مبيناً ان هذا الاجراء كان معمولاً به سابقا في ثمانينات القرن الماضي، الا ان ظروف الحصار في التسعينات جعلت المواطنين يركزون على شراء الدولار لسهولة تصريفه في الاسواق.

إعـــــلان

ابتهاجاً بحلول عيد الفطر المبارك تعلن وزارة الزراعة عن فتح باب التقديم للتعيين على الدرجات الوظيفية في بغداد والمحافظات.

وتدعو الراغبين بالتقديم زيارة موقع الوزارة الالكتروني (www.zeraa.gov.iq) للفترة من يوم ٢٠١٢/٨/١٥ ولغاية انتهاء الدوام الرسمي من يوم ٢٠١٢/٨/٣٠.

مع التقدير

الدكتـــور

غـازي راضـي العبودي

وكيل وزارة الزراعة الإداري

والمالي